إلغاء الدعم وأثره على الاقتصاد المحلي
رؤية شرعية

د٠ حمود شافي العجمي (*)

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على رسول الله المبعوث رحمة للعالمين بشيرا ونذيرا، وعلى آله وصحابته ومن دعا بدعوته واهتدى بهديه إلى يوم الدين، وبعد:

فإن قضية الدعم من أهم القضايا المشكَلة في عالمنا المعاصر، وتحتل مكانًا مُهمًّا بين مثيلاتها من المشكلات الاقتصادية المعاصرة، والدعم هو مقدار ما تتحمله ميزانية الدولة من مبالغ نقدية أو عينية، في إطار مسئوليتها الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.

وتأتي قضية الدعم في مقدمة أولويات الحكومات؛ ذلك لأن تحقيق العدالة الاجتماعية شكلت أحد المبادئ الأساسية في الدول النامية، وتعد قضية الدعم ومدى وصوله إلى مستحقيه من أهم الأهداف التي تطمع الحكومات المتعاقبة لتحقيقها، للسعي الجاد من أجل الخروج من بوتقة الفقر، والمعاناة اليومية للمواطن، لذا كان عنوان البحث بعنوان : "إلغاء الدعم وأثره على الاقتصاد المحلي رؤية شرعية" .

منهج البحث:

لقد اتبعت المنهج الاستقرائي، كما استخدمت المنهج التحليلي لتحليل ومناقشة الآراء، وأخيرا استخدمت المنهج المقارن، وذلك في كل المسائل التي تناولتها.

(*) معلم في وزارة الأوقاف – دولة الكويت.

خطة الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة أن تكون في مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة، وقد عرضت في المقدمة لأهمية الدراسة، والباعث عليها، وأهدافها، وخُطتها.

- المبحث الأول: (ماهية الدعم كمصطلح اقتصادي).
- المبحث الثاني: الآثار الإيجابية لإلغاء الدعم علي الاقتصاد المحلي.
- المبحث الثالث: الآثار السلبية لإلغاء الدعم علي الاقتصاد المحلي.
- المبحث الرابع: البدائل المتاحة لتطبيق الدعم وأثرها على الاقتصاد المحلي.
- الخاتمة: عرضت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

المبحث الأول

(ماهية الدعم كمصطلح اقتصادي)

مفهوم الدعم:

- **الدعم لغة:**

جاء في معاجم اللغة[1]: دَعَمَ الشيءَ يَدَعَمُه دَعْماً، أي أَقامه، والدَّعْمُ أن يميلَ الشيء فَتَدْعَمَهُ بدِعامٍ، والمَدْعُومُ الذي يميل فتَدْعَمُهُ ليستقيم، ودعَم الشَّخصَ: أعانَه، وقوَّاه، وسانده، ونصره، وأيده، ودَعَمَ آرَاءهُ: أيَّدَها، ودعَم الحائِطَ: أَسْنده بشيءٍ يمنع مَيْلَه.

وفي الاقتصاد دعَمتِ الحكومةُ السِّلْعةَ: تحمّلت جزءًا من ثمنها، فهي(سِلْعَةٌ مَدْعومةٌ)، والدَّعْم: مبلغٌ من المال تتحمّله الدَّولةُ؛ لتخفيض ثمن سلعة ما،

(١) انظر: لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠١/١٢، وتاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الملقّب بالزَّبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، ٣٤٧/٢٩، وتهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق : محمد عوض، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ١٥٣/٢، وكتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، ٦٠/٢، تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري(ت٣٩٣هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م، ١٩٧/٦، والمخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، والمعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى . أحمد الزيات . حامد عبد القادر . محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، (د.ت)، ٢٨٦/١، والمحيط في اللغة: إسماعيل بن أحمد بن إدريس، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٤م، ٤٣٨/١، ومعجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٧٩م، ٢٨٢/٢.

وتَدْعَمُ الحُكُومَةُ الْمَوَادَّ الغِذَائِيَّةَ": أيْ تَدْفَعُ جُزْءاً مِنْ ثَمَنِهَا مِنْ صُنْدُوقِ الْمُوَازَنَةِ؛ لِتَظَلَّ فِي مُتَنَاوَلِ الْمُوَاطِنِينَ، فالدَّعْم إذن مساعدة ماليّة أو عينيَّة تقدِّمها الدولة.

- **الدعم اصطلاحا:**

في البداية لابد وأن نوضح أن هناك صعوبات كبيرة في إيجاد تعريف شامل للدعم؛ وذلك لوجود أنواع عديدة منه، ولتعدد الأهداف العامة المراد تحقيقها من تطبيقه، بالإضافة إلى تشابك الآثار المترتبة على اعتمادات الدعم، ولذلك فإن ما ورد من تعاريف للدعم بالكتابات المالية والاقتصادية ما هو إلا اجتهادات ترمي كل منها إلى إلقاء الضوء على جانب معين من جوانبه(١).

كما لا يوجد تعريف بعينه يعد مقبولاً على المستوى العالمي، وبالرغم من أن الاختلاف حول تعريف الدعم ترجع جذوره لعقود طويلة، فإنه لم يحسم حتى الآن(٢)، وقد أشار البعض أن هناك صعوبة كبيرة في إيجاد تعريف محدد للدعم(٣)، لكن أهم معاييره تتمثل في أنه أداة توزيعية للدخل القومي، وضريبة سالبة، وتحويل من جانب واحد، وفرق سعري(٤)، وتتلخص مفاهيمه فيما يأتي:

أولاً: مفهوم الدعم في الفكر الاقتصادي الوضعي:

أ- مفهوم الدعم في الفكر الاقتصادي العربي:

الدعم من الناحية الاقتصادية يستخدم لتحقيق أهداف من نظام لآخر، حسب البنى والهياكل الاقتصادية لهذه الأنظمة، فقد يكون الهدف من الدعم الحكومي

---

(١) تقييم سياسة الدعم في الاقتصاد المصري خلال الفترة من (١٩٦٠-١٩٨٥م): محمد عمرو عليش، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢م، ص٢.

(٢) مشكلة الخبز البلدي المدعم في مصر وسبل علاجها: أسماء محمد عطية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م، ص٩.

(٣) تقييم سياسة الدعم في الاقتصاد المصري خلال الفترة من (١٩٦٠- ١٩٨٥م): ص٩.

(٤) انظر: مشكلة الخبز البلدي المدعم في مصر وسبل علاجها: ص٩ - ١٠.

تحقيق التوازن الاقتصادي في بلد ما، بينما يكون في بلد آخر تشجيع الاستثمار الخاص، سواء في ذلك الصناعة، أو الزراعة؛ لذا فإن سياسات الدعم الحكومي تعد جزءًا من السياسة الاقتصادية الهادفة؛ لتحقيق الاستقرار العام، والوصول إلى مستوى معيشي لائق لجميع أفراد المجتمع(١).

ب- **مفهوم الدعم في الفكر الاقتصادي الغربي:**

يعرف (ديمور وكالاماى) الدعم بأنه: أي تدخل في الأسعار من شأنه خفض مستوى سعر الخدمة للمستهلك عن مستوى سعر السوق، أو تخفيض التكاليف بالنسبة للمنتجين والمستهلكين، من خلال منح دعم مباشر أو غير مباشر(٢).

أما الموسوعة البريطانية (*Encyclopedia Britannica*) فعرفت الدعم على أنه "نفقة حكومية مباشرة أو غير مباشرة، أو حق اقتصادي ممنوح، أو امتياز خاص ممنوح إلى المشروعات الخاصة، أو الأفراد، أو الوحدات الحكومية، بغرض تحقيق هدف عام".

وقد أوضحت الموسوعة الأمريكية (*Encyclopedia Americana*) بأن الدعم: منحة في شكل نقدي أو عيني، أو أي نوع آخر من المساعدات لا يتوقع فيه المانح أي عائد مباشر، أو غير مباشر، أو مقابل لهذه المنحة.

ثانيًا: مفهوم الدعم في الفكر الاقتصادي الإسلامي:

في حقيقة الأمر لا نجد تأييداً من العلماء المسلمين لفكرة الدعم الحكومي للسلع والخدمات بصفة عامة؛ لاعتقادهم بأن مثل هذا الدعم يميل إلى تشويه عملية توزيع الدخل في المجتمع، فالدعم يفيد عادة الأغنياء، بينما يستمر الفقراء

---

(١) الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي: هيفاء نجيب مهودر، مجلة الاقتصادي الخليجي العدد (٢٣)، عام ٢٠١٢م، ص٢٥٢.

(٢) سياسات الدعم وأثرها على الأداء الاقتصادي (تجارب دول مضت قدمًا في رفع الدعم عن الطاقة بأنواعها)، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، إعداد: أميرة أحمد، مراجعة: أحمد عبد الوهاب، (د.ت)، ص٣.

في معاناتهم من الحرمان، والنظام الأفضل لدعم الفقراء هو مساعدتهم من مال الزكاة، حينذاك يصبح الفقير قادراً على شراء ما يلزمه من سلع وخدمات من السوق تبعاً لحاجته.

لكن على الجانب الآخر تعد مساعدة الفقراء إحدى مهام الحكومة الإسلامية، ويمكنها أداء هذه المهمة إما عن طريق برامج إعادة توزيع الدخول، وإما عن طريق تقوية الفقراء اقتصادياً [١].

وتقع على الدولة الإسلامية مسئولية ضمان حد الكفاية لكل فرد، بحكم كونها السلطة العليا المنوط بها رعاية مصالح الناس، وهي مسئولية حتمية سواء تحملتها الدولة بصورة مباشرة من ماليتها العامة، أو بصورة غير مباشرة، من خلال أنشطة الأفراد، أو بصورة مشتركة من خلال التكافل الاجتماعي[٢].

ويشرح صاحب كتاب (البركة في فضل السعي والحركة) حد الكفاية بقوله: "ما من غني إلا ويدعى أن ما في يده قدر كفاية، فكم مقدار الكفاية؟ فاعلم أن الضرورة إنما تدعو إلى المطعم، والملبس، والمسكن، والأثاث"[٣].

ذلك لأن الدولة تعد في نظر الفكر الإسلامي هي الهيئة التمثيلية المعبرة عن رأى الأمة المكلفة بحماية مصالحها[٤]، ومن أمعن النظر في قوانين الإسلام وجد

---

(١) انظر: الدور الحكومي في الاقتصاد من منظور إسلامي: محمد أكرم خان، مجلة المسلم المعاصر، القاهرة، العدد ٨٧، أبريل ١٩٩٨م، ص١٥٥ – ١٧٨.

(٢) تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي: إدارة البحوث (سلسلة نحو وعي اقتصادي إسلامي رقم [٨]) مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، ١٩٨٨م، ص٨٠.

(٣) البركة في فضل السعي والحركة: محمد بن عبد الرحمن بن عمر الوصابي الحبيشي (ت٧٨٢هـ) ، (بدون بيانات طبع) ص٤٩.

(٤) أبحاث في الاقتصاد الإسلامي: محمد فاروق النبهان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م، ص ٥٦.

أن هذه القوانين كلها تتوخى تحقيق مصالح الناس وحاجاتهم الضرورية، وسعادتهم الاجتماعية في الحياة الدنيا وسعادتهم الخالدة في الآخرة[1].

ثالثا: مفهوم الدعم عند الهيئات الاقتصادية والتجارية العالمية:

أ- مفهوم الدعم عند المنظمة العالمية للتجارة:

تعطي المنظمة العالمية للتجارة (*WTO*) مفهومًا للدعم يتلخص في الحالات التالية[2]:

- إذا كانت هناك مساهمة حكومية في التعامل.
- أية ممارسات حكومية تؤدي إلى نقل الأموال(المنح – القروض).
- مدفوعات حكومية لتمويل آليات القطاع الخاص.
- تجهيز الدولة لبضائع أو خدمات من غير البنى الارتكازية.
- أية قواعد مباشرة لنقل الأموال مثل ضمانات القروض.
- أي دخل حكومي لم يتم تحصيله من أية جهة مثل: الحوافز، والقروض، والإعفاءات.
- تعهدات حكومية في برامج دعم الأسعار لزيادة صادرات سلع معينة.

ب- مفهوم الدعم عند البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة:

عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الدعم بأنه مساهمة مالية حكومية تقدم ميزة، سواء بشكل مباشرة، أو من خلال طرف وسيط.

---

(١) اشتراكية الإسلام: مصطفى السباعي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ط٣، ٢٠١٢م، ص٣٥.

(٢) دراسة الآثار المتباينة لسياسات دعم الأسعار الزراعية في الاقتصاد العراقي: رعد عيدان عبيد العتابي، مجلة المنصور، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد(١٨)، السنة: ٢٠١٢م، ص١٢٣.

وهذا التعريف يعد أكثر شمولية من حيث السعة والأهداف، كما أنه يشمل ممارسات تقوم بها الحكومات، مثل توفيرها للسلع والخدمات، أو التنازل والإعفاء من تحصيل إيرادات مستحقة، أو قيام الحكومة بدعم الدخل أو السعر(١).

ج- مفهوم الدعم عند منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدعم الزراعي بأنه القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين، والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الزراعة، والتي تزيد دخول المزارعين، وتخفض تكاليف إنتاجهم (٢).

فالمقصود بالدعم الزراعي – على سبيل التمثيل – أسلوب الدولة المتبع لمساعدة المزارعين، لكي يزداد الإنتاج، وتحد من التقلبات في الأسعار، وتضمن دخلا مستقرًا للفلاحين(٣).

وتتمثل هذه المساعدات المالية في التحويلات المباشرة للمخصصات المالية (كالقروض والمساعدات)، والتحويلات المالية المحتملة (كضمان القروض، أو مسح الديون، أو إعادة جدولتها)، والعائدات الحكومية المتنازل عنها(كالتخفيضات الممنوحة على ضريبة الدخل)، والمساعدات الحكومية العينية والخدمات الأخرى(٤).

---

(١) الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي: ص٢٥٣.

(٢) مؤشرات الدعم الزراعي: محمد علي محمد، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سورية، ٢٠٠٨م، ص١.

(٣) سياسة الدعم السعري للمنتوج الزراعي في العراق مع التطبيق على محصول زهرة الشمس في محافظة واسط: جعفر طالب أحمد، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسطة، كلية الإدارة والاقتصاد، ص٢٧.

(٤) القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة: غردي محمد، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، بقسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، ٢٠١٢م، ص١١٢.

ومن كل التعريفات العربية والأجنبية السابقة للدعم يتضح التالي:

أولاً: مفهوم الدعم مفهوم مرن تستخدمه الأدبيات؛ للإشارة إلى أنماط وعناصر مختلفة من الإنفاق الحكومي وغير الحكومي(١).

ثانيًا: يمكن تعريف الدعم على أنه كل ما تتحمله الموازنة العامة للدولة من فروق سعرية للسلع والخدمات عن أسعارها الاقتصادية(٢)، في إطار مسئوليتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (٣)، وهو بذلك مساهمة مالية تقدمها الحكومة، أو هيئة عامة تتحقق منها منفعة لمن يحصل عليها؛ لتحقيق أهداف عديدة(٤).

ثالثًا: لا تقتصر سياسة الدعم على دول العالم الثالث فحسب، إذ تلجأ الدول الرأسمالية والاشتراكية إلى استخدام سياسة الدعم ضمن أدوات السياسات المالية والاقتصادية بشكل عام(٥).

الألفاظ ذات الصلة:

١ – الإعانات: نفقات تمنحها الدولة، وهي شكل من أشكال الإنفاق العام، وهناك إعانات داخلية وأخرى خارجية(٦)، وتعد الإعانات – أو كما يطلق عليها بعض الاقتصاديين (الضرائب السالبة) من أهم مشاكل الدعم التي تقدمها الدولة

---

(١) مشكلة الخبز البلدي المدعم في مصر وسبل علاجها: ص١٢.

(٢) انظر: نتائج المسح الميداني لقياس تطوير منظومة الدعم في مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، ٢٠٠٨م.

(٣) أثر الدعم السعري في نمو المحاصيل الإستراتيجية في العراق للمدة (١٩٩٠–٢٠٠٣م): قيس غزال، وقسيم زهير حمد، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد٩٦، مجلد٣١، السنة٢٠٠٩م، ص١٧١.

(٤) الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي: ص ٢٥٤.

(٥) الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسياسة دعم السلع والخدمات في مصر: جنات فاروق السمالوطي، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٣م، ص١، ومشكلة الخبز البلدي المدعم في مصر وسبل علاجها: ص٨.

(٦) انظر: دراسة اقتصادية لمدى استجابة المزارعين للأسعار النسبية: صابر داوود، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، العراق، ٢٠٠٢م.

إلى المؤسسات والمشاريع العامة والخاصة، الإنتاجية منها والخدمية، من أجل مساعدتها على الاستمرار في الإنتاج، وتحفيزها على استمراره وزيادته، وتحسين نوعية منتجاتها(١).

والإعانات أموال تنفقها الدولة بصورة نقدية أو عينية إلى فئات اجتماعية معينة، أو إلى الهيئات العامة والخاصة، دون أن يرافق هذا الإنفاق مقابل من الجهة المستلمة للإعانات(٢).

والدعم يشير – من الناحية الفنية . إلى بعض صور الإعانات والتيسيرات التي تمنحها، أو تتنازل عنها الدولة للأفراد والمشروعات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ بقصد التخفيف من التكاليف أو أعباء المعيشة المتزايدة على المستهلكين من ذوي الدخل المحدود(٣).

٢ – النفقات التحويلية: وهي تلك النفقات التي لا تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع وخدمات نقل للقوى الشرائية من جهة إلى جهة أخرى؛ لذلك فإنها تؤدي إلى زيادة الدخل القومي مباشرة؛ حيث إن هدف الدولة من هذا الإنفاق هو إعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة فئة معينة(٤).

تاريخ الدعم وأنواعه:

أ – تاريخ الدعم :

إن الدعم مجرد ظاهرة عارضة لجأ إليها النظام السياسي عندما واجهته ظروف فجائية، تطلبت المحافظة على وجود كم سلعي محدد، مع ربط أو تثبيت

(١) سياسة الإعانات عند الإمام على بن أبي طالب(رضي الله عنه): رضا صاحب بوحمد، مجلة جامعة ذي قار، العراق، العدد (٢)، المجلد(١)، ٢٠٠٥م، ص٢٠.

(٢) انظر: المالية العامة: رضا صاحب بوحمد، الدار الجامعية، مطبعة البصرة، ٢٠٠٢م، ص٧٥، واقتصاديات المالية العامة: هشام محمد صفوت، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٦م، ص٤٣.

(٣) مشكلة الدعم السلعي والأمن الغذائي في مصر : عادل أحمد حشيش، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٨٠م، ص٧٩.

(٤) الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي: ص٢٥٣.

الأسعار عند حد معين لا يتغير بتغيرات العرض والطلب، وكان بداية ظهور مثل هذه المواقف عندما حدثت الحربين العالميتين الأولى والثانية[١].

ب – **أنواع الدعم:**

ينقسم الدعم إلى نوعين رئيسيين هما[٢]:

أولًا: الدعم العيني: وهو توفير سلع وخدمات معينة للفقراء بأسعار مخفضة، ويعد أكثر أنواع الدعم انتشارًا، وخاصة في حالة التضخم المرتفع، وهناك خمسة نظم رئيسة لتقديم الدعم العيني:

- الدعم العام للأسعار: توفير السلع لكافة فئات المجتمع بأسعار أقل من سعر السوق.
- البطاقات التموينية: توزيع حصص محددة من السلع بأسعار أقل من أسعار السوق.
- كوبونات الغذاء: توزع للفئات المستهدفة؛ لتمكنها من الحصول على السلع التي يحتاجون إليها.
- برامج التغذية: تقديم وجبات غذائية لتلاميذ المدارس والأمهات في فترة الحمل والرضاعة .
- الاستهداف الذاتي: دعم السلع التي يستهلكها الفقراء بنسبة أكبر .

ثانيًا: الدعم النقدي: تقديم مساعدات نقدية للفئات غير القادرة على العمل، مثل مساعدات المعاقين وكبار السن، وتوفير فرص عمل للأسر الفقيرة للحصول على دخل يمكنها من مواجهة الأعباء المعيشية.

كما يمكن تقسيم الدعم إلى[٣]:

---

(١) الدعم (المشكلة ومقترحات الحل): منصور فهمي، مجلة الإدارة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، المجلد الخامس عشر، العدد(٤)، أبريل١٩٨٣م، ص٨٩.

(٢) منظومة الدعم في مصر...حقائق وآراء(تقارير معلوماتية): ص ٤.

(٣) انظر: التضخم والأسعار والدعم: مجلس الشورى، لجنة الشئون المالية والاقتصادية، القاهرة، ١٩٨٢م، ص٤٤-٤٥.

- الدعم المباشر: ويتمثل في المبالغ المخصصة سنويًّا في الموازنة العامة للدولة؛ بهدف توفير الخدمات والسلع الضرورية للمواطنين بأسعار أقل من تكاليف الإنتاج أو الاستيراد.
- الدعم التحويلي: ويتمثل في التحويلات التي يتحملها قطاع من قطاعات المجتمع لصالح قطاع آخر، أو لصالح المجتمع، ومن أمثلة ذلك ما يتحمله بعض العاملين من انخفاض في مستوى الأجور عن المستوى المستحق لهم؛ لتوجيه نسبة من هذه الأجور للعمالة الزائدة.
- الدعم الاقتصادي: توجد بنود عديدة للدعم الاقتصادي، منها ما تتحمله الموازنة العامة للدولة من تكاليف للعمالة الزائدة.

آراء الاقتصاديين حول أفضلية نظم الدعم وبنوده في مصر:

أ – آراء الاقتصاديين حول أفضلية نظم الدعم :

تتباين الآراء حول أفضلية نظم الدعم؛ حيث تشير بعض الآراء إلى أن الدعم النقدي أفضل من الدعم العيني؛ حيث يوفر الدعم النقدي حرية اختيار السلع بالنسبة للمستهلك، ولكن تكلفة تحديد الفئات التي تستحق الدعم النقدي غالبًا ما تدفع الدولة لاستخدام الدعم العيني، وهناك بعض الآراء الأخرى ترى أن الدعم العيني أفضل من برامج الدعم النقدي، وذلك في بعض الحالات التالية:

- نقص المعلومات وما ينتج عنها من عدم القدرة على تحديد دخول الأسر التي تستحق الدعم.
- ارتفاع معدلات التضخم؛ مما يؤدي إلى تآكل الدعم النقدي بدون دعم ملموس للفئات الفقيرة.

• ضعف الأطر المؤسسية والتنظيمية مما يؤدي إلى وصول الدعم النقدي لمن لا يستحقه(١).

ضرورة الدعم وأهميته وأهدافه:

يشكل الدعم آلية مهمة لمساعدة أصحاب الدخول المنخفضة من عمال، وموظفين، وأرباب معاشات، أو بصفة عامة الفقراء على تحمل ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات(٢).

كما يمثل الدعم نوعًا من الإعانات التي تمنحها الحكومات للمواطنين عن طريق عرض وإتاحة بعض السلع والخدمات الأساسية بأسعار تقل عن التكلفة الحقيقية لها، سواء كانت التكلفة هي تكلفة إنتاجها، أو استيرادها، أو سعر تصديرها للخارج(٣).

وتتجه الحكومات إلى الدعم لعدم قدرتها على الإدارة وتوزيع الثروات؛ لحماية الفقراء، وتشجيع الصناعة، وتيسير الاستهلاك، وتجنب ضغوط التضخم، ولاعتبارات سياسية(٤).

ومما سبق نلحظ أن المبرر الأساسي من الدعم هو مساعدة القطاعات الواسعة من أبناء الشرائح المختلفة للطبقة الوسطى والطبقات الأدنى؛ بهدف تمكينهم من مواجهة الحاجات الأساسية للحياة(٥).

---

(١) انظر: تجارب دولية في أنظمة الدعم المختلفة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، سبتمبر، ٢٠٠٤م.

(٢) إدارة أزمة الدعم وفعاليات العدالة الاجتماعية : أحمد عبد الرحمن، أوراق عمل المؤتمر الثالث، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨م.

(٣) راجع: الفقر في مصر: البنك الدولي، تقرير التنمية البشرية، القاهرة، ١٩٩٦م.

(٤) الأضرار الناتجة عن دعم الطاقة: المركز المصري لدراسات السياسات العامة، إعداد: أميرة أحمد، مراجعة: أحمد عبد الوهاب، (د.ت)، ص٢.

(٥) ثالوث الدمار(الدعم . زيادة السكان . التطرف وفصول أخرى): ص١٢.

ب – أهداف الدعم:

يجمل حسنين السيد الأهداف المرجوة من دعم السلع الغذائية في الأهداف التالية[1]:

- توفير السلع والخدمات الأساسية وبصفة خاصة السلع الغذائية الضرورية بأسعار مناسبة؛ لضمان وصول حد أدنى من السلع الضرورية للفئات الفقيرة، لتحقيق الأمن الغذائي ومنع تدهور مستوى المعيشة.
- تحقيق استقرار في الأسعار لكي تتناسب مع الأجور المتحصل عليها؛ فهذا يؤدى إلى زيادة الدخول الحقيقية للطبقات محدودة الدخل، ويعمل على تثبيت الأسعار وخاصة أسعار المنتجات الغذائية، ويقلل من عبء الضغوط التضخمية.
- تحقيق الأهداف الاجتماعية للدولة، بتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين، ويعد تحقيق تلك العدالة مطلباً أساسياً لتحقيق السلام الاجتماعي؛ لأن الهدف في النهاية هو تحقيق العدالة، والحد من الظواهر الاستغلالية والفوارق الطبقية.

* *

(١) انظر: أثر سياسة دعم السلع الغذائية على سلوك المستهلك المصري (دراسة ميدانية): حسنين السيد حسنين طه، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ١٩٨٧م، ص١٨، وحقيقة الدعم المباشر للسلع الغذائية وترشيده: فوزي حليم رزق، (المؤتمر العاشر للاقتصاديين المصريين)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، القاهرة، نوفمبر، ١٩٨٥م، ص١٥، وتحقيق العدالة وفريضة الزكاة وتأثيرات الدعم والنظام الضريبي: محمود عوض الله، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، (د.ت)، ص٥.

المبحث الثاني

الآثار الإيجابية لإلغاء الدعم على الاقتصاد المحلي

المطلب الأول: الآثار الإيجابية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي:

تعد قضية الدعم من أهم القضايا المؤثرة في اقتصاديات الدول باختلاف أنظمتها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، غير أن الدول النامية- ولأسباب عدة . تعد أكثر الدول احتياجاً لنظم دعم دقيقة، والتوسع في التمويل المادي؛ لمكافحة الفقر، وتوفير سُبل الحماية الاجتماعية لشعوبها(١).

وللدعم أبعاد كثيرة، اجتماعية، وسياسية، واقتصادية، وإنسانية، وشعبية، فهو يتصل بمتطلبات الجماهير من السلع الاستهلاكية الأساسية لفئات الشعب ذات الدخل المحدود، بأسعار تتناسب مع دخولهم، إلى جانب العمل على رفع المستوى الغذائي بصفة عامة، وخاصة بالنسبة للفئات ذات الدخول المحدودة(٢).

ومن الخطأ النظر إلى الدعم كعبء مالي، مثل باقي النفقات الجارية، وإغفال أهمية الأهداف الاجتماعية، والاقتصادية المنوطة به، من حيث الحفاظ على مستوى المعيشة الحقيقي للغالبية من أفراد الشعب، وتحسين مستويات التغذية، للفئات محدودة الدخل بشكل خاص، بالدرجة التي يصح معها النظر إلى الدعم كإنفاق استثماري، يهدف إلى تنمية رأس المال البشري الذي يعد موردًا حقيقيًّا يجب العمل على رفع إسهامه الفعلي في العملية الإنمائية (٣).

كما أن النظر إلى الدعم كمشكلة مالية فقط إنما يعد من قبيل النظرة الضيقة التي تتجاهل أو تغض الطرف عن الطرح السليم لقضية الدعم، وهو تناولها

---

(١) مشكلة الخبز البلدي المدعم في مصر وسبل علاجها: ص٧.

(٢) انظر: رفع كفاءة الدعم الغذائي: فوزي رزق، المؤتمر الثالث عشر للاقتصاديين الزراعيين، ٢٨-٢٩ سبتمبر، ودراسة اقتصادية لأثر سياسة الدعم الغذائي على الفقر في مصر: ص٨.

(٣) الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة دعم السلع والخدمات في مصر: ص٣٢٦.

بوصفها مشكلة هيكلية، تجد أسبابها الحقيقية في اختلال هيكل الإنتاج المحلي من جهة، واختلال نمط توزيع الدخل من جهة أخرى(١).

ومن ناحية أخرى يرى البعض أن إلغاء الدعم بقرار فوري شمولي هو أبعد الأمور عن حل المشكلة(٢)، فليس صحيحًا أن إلغاء أو تقليل الدعم يقلل كُلية من عجز الموازنة العامة للدولة؛ لأن مصادر الضغط التضخمي متعددة ومتنوعة، كما أن إلغاء الدعم أو تقليله سينطوي في حد ذاته على قوى تضخمية إضافية، تصيب أسواق السلع التي سيلغى الدعم عنها، لاسيما إذا لم ينخفض الإنفاق القومي، أو لم تزد قوى العرض بشكل محسوس(٣).

والصعوبة الأساسية التي ستواجه أي دولة في تحديد درجة منفعة الدعم هي تحديد حجم السكان الذين يستحقون هذا الدعم ومن لا يستحقوه، وهذا يتطلب توفير خريطة واضحة ودقيقة عن توزيع الدخل القومي لمصر(٤).

كما أن إنشاء فرص عمل حقيقية ومنتجة هو السبيل الأوحد لاستئصال الحاجة للدعم، فهؤلاء الشباب الذين ستقدم لهم فرص عمل حقيقية ومنتجة سيكون بوسعهم أن يواجهوا الحياة وهم في غنى عن الدعم الذي لا يحتاج إليه في الحقيقة إلا العاملون أو أصحاب الوظائف غير الحقيقية وغير المنتجة، والذين يتقاضون من الدولة مرتبات هزيلة(٥).

ومن الآثار الإيجابية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي ما يأتي:

---

(١) الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة دعم السلع والخدمات في مصر: ص٣٢٣.

(٢) ثالوث الدمار (الدعم – زيادة السكان – التطرف وفصول أخرى) : ص١٩.

(٣) مشكلة التضخم في مصر (أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء): رمزي زكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م، ص٧٦٩.

(٤) مشكلة التضخم في مصر (أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء): ص٧٦٤.

(٥) ثالوث الدمار (الدعم . زيادة السكان . التطرف وفصول أخرى): ص١٤.

◆ الحد من عجز الموازنة العامة والديون الخارجية والأزمات المالية المتكررة:

فمع تعرض الاقتصاد المصري لأزمات مالية متكررة، وتزايد عجز الموازنة العامة، أصبح الدعم يشكل عبئًا ثقيلاً [١]، كما أن المبالغ الخاصة بالدعم يتحملها الاقتصاد القومي كإنفاق استهلاك خارجي[٢].

ولا خلاف في أن العلاج الأساسي لهذا العجز المستمر في الموازنة العامة يتطلب العمل على تضييق الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة[٣].

ومن أهم الحلول المقترحة للسيطرة على ظاهرة عجز الموازنة العامة ترشيد الدعم، من خلال التأكد من وصوله لمستحقيه، وتحديد الفئات المستحقة له، وعدم التأكد من تسربه لمن لا يستحق[٤].

وهناك أعباء تتحملها الدولة جراء سياسة الدعم للناتج من دون تحقيق منافع للاقتصاد القومي[٥]، فمثلا الضائقة المالية التي تعرضت لها الجزائر في الثمانينيات جعلت الدولة غير قادرة على الاستمرار في سياسة الدعم العام للإنتاج

---

(١) مركز فكر مصر: ص٢١.

(٢) الدعم .. المشكلة.. ومقترحات الحل: منصور فهمي، مجلة الإدارة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، المجلد الخامس عشر، العدد (٤)، أبريل١٩٨٣م، ص٩٠.

(٣) دور الدولة في الاقتصاد: حازم الببلاوي، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م، ص٨٥.

(٤) العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم في مصر(دراسة تطبيقية ١٩٨٠- ٢٠٠٦م): رانيا رمضان معوض، (رسالة ماجستير غير منشورة)، بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م، ص٨٨.

(٥) تحليل اقتصادي للآثار المترتبة على تدخل الدولة في تسعير محصول الذرة الصفراء في العراق لعام ٢٠٠٨م: عبد الله علي مضحي وآخرون، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد التاسع والسبعون، ٢٠٠٩م، ص١٧.

والاستهلاك التي ظلت تطبقها، وشرعت في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية بقصد تقليص الإنفاق العام، وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة(١).

والدعم أيضا يؤدي إلى زيادة الديون الخارجية في بعض الدول النامية؛ مما يؤدي إلى زيادة عجز الميزانية، ونظرًا لعدم كفاية الموارد المحلية في العديد من هذه الدول فقد تلجأ لتغطية هذا العجز عن طريق القروض الأجنبية، وبالتالي زيادة الديون الخارجية لهذه الدول، مما يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات في المستقبل؛ نتيجة لسداد أقساط هذه القروض بالإضافة إلى الفوائد المستحقة عليها(٢).

ومما سبق نرى أن الدعم أحد أهم العوامل المتسببة في تفاقم عجز الموازنة العامة، ومن العوامل الجوهرية التي تحول الدعم إلى مشكلة مالية على هذه الدرجة من الخطورة بسبب العوامل التي تعكس طبيعة نظام يحاول الحفاظ على استقرار أسعار التوزيع في مواجهة تضخم محلي ودولي كبير ومستمر، وعندما تعجز السياسة الاقتصادية عن تصحيح الاختلال في توزيع الدخل، وعن مكافحة استشراء التضخم، والذي يعمل على تدهور الأحوال المعيشية للفئات محدودة الدخل يومًا بعد يوم فإنه حتمًا لابد من اللجوء للدعم السلعي(٣).

ومن ثم فإن العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة، وإن كان يرتبط بعمليات التشغيل والحتميات التي تلتزم بها الدولة خاصة متطلبات الأجور، والدعم، والمزايا الاجتماعية، ونفقات التعليم، والصحة، والاستثمارات العينية، فضلاً عن فوائد الدين العام، فإنه لابد من البحث عن الإيرادات التي تكفل تخفيض العجز

(١) حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية: رابح زبيري، مجلة العلوم الإنسانية، فبراير، ٢٠١٤م، ص٢.

(٢) تقييم سياسة الدعم في الاقتصاد المصري خلال الفترة من (١٩٦٠- ١٩٨٥م): ص٥٦.

(٣) الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة دعم السلع والخدمات في مصر: ص٢٧١.

النقدي، أو السعي لترشيد الإنفاق العام ذاته، وكلها أمور لها محاذيرها، وإن كانت ضرورية للتخفيف من الحاجة إلى الاقتراض الجديد، والحد من الزيادة في الدين العام(١)، كما أن ظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة تستمد روافدها من المجالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وتلقي بظلالها على نفس القطاعات المذكورة(٢).

ارتفاع كفاءة الموارد وزيادة القدرة الإنتاجية المستقبلية: الدعم يؤدي إلى انخفاض كفاءة استخدام الموارد، كما أن السياسات المصاحبة له يترتب عليها تشويهات سعرية، ويؤدي ذلك إلى شلل فاعلية جهاز الثمن، وتعطيله عن القيام بوظيفته الأساسية في التعبير عن القيم الحقيقية للسلع والخدمات، والتي بدونها لا يمكن تحقيق الكفاءة الاقتصادية، والتخصيص الكفء للموارد، ومعنى ذلك أن الإنتاج المحقق يكون أقل مما يمكن تحقيقه(٣).

وتركز معظم الزيادة في الإنفاق الحكومي على المصروفات الجارية، والتي لا تسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، لاسيما مع تقلص الإنفاق الاستثماري الحكومي والخاص، وهو ما صاحبه زيادة كبيرة في حجم ونسبة الإنفاق الجاري من الأجور والدعم، وهى مجالات إنفاق لا تساهم في تحقيق زيادة حجم الإنتاج ولا القدرة الإنتاجية المستقبلية للاقتصاد المصري مما يعضد من مخاطرها الاستثمارية(٤).

---

(١) البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية (٢٠١٣/٢٠١٤م): ص١٠٦.

(٢) عجز الموازنة العامة وأثره في توجيه السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الفكر المعاصر والإسلامي: ص(أ).

(٣) تقييم سياسة الدعم في الاقتصاد المصري خلال الفترة من (١٩٦٠- ١٩٨٥م): ص٣١.

(٤) البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية (٢٠١٣/٢٠١٤م) ص٦.

إن زيادة الدعم تتسبب في إهدار الموارد الاقتصادية، فمثلًا دعم الطاقة للفئات الفقيرة يؤدى إلى سعى المستثمرين للحصول عليها بنفس السعر، أو دعم الخبز للفئات الفقيرة، بشرائه بأسعار منخفضة، كما يسعى القادرون على شراء الخبز لاستخدامه في أغراض أخرى، كعلف للدواجن على سبيل المثال، وهو ما يدفع الدولة مرة أخرى إلى التدخل من أجل وقف تلك الممارسات، ما يعنى زيادة في حجم العمالة داخل الدولة، وبالتالي زيادة في معدل الإنفاق(١).

والخلاصة، فإن المشكلة الحقيقية لسياسات الدعم تتمثل فيما تمثله من نزيف مستمر للموارد العامة، وافتقار المصادر التمويلية اللازمة لاستمرارها(٢).

المحافظة على العرض والقضاء على التشوهات السعرية والفساد والسوق السوداء: فالأسعار المدعومة تؤدى إلى تأثيرات سلبية على العرض، كما أن الدعم يتسبب في أن يكون عائقًا أمام الراغبين في دخول السوق، ومنافسة الدولة، في السلع الواقع عليها الدعم.

ومن ناحية أخرى فإن إلغاء الدعم يقضي – ولو بصفة جزئية – على انتشار السوق السوداء، والتي تنشأ بسبب ظاهرة البيع التبادلي، وهو بيع السلع المدعومة بالأسعار غير المدعومة، ومثال ذلك أنبوبة الغاز التي من المفترض أن تباع بالسعر المدعوم، ولكنها تصل إلى المستهلك بسعر أعلى من المدعوم، ويمكن أن يصل سعرها في بعض الأحيان إلى سعرها الأصلي(٣).

والدعم يؤدي إلى وجود تشوهات سعرية، وذلك لتدخل الدولة في السوق، حيث يؤدي الدعم إلى خفض مستوى سعر السلعة، وبالتالي زيادة كمية الطلب عليها، مما

---

(١) أربع مشكلات ينتجها الدعم وأربع خطوات تضمن حلولا لأزمة الطاقة في مصر: بيان صحفي من المركز المصري لدراسات السياسات العامة تعقيب على الشركة المصرية القابضة للدراسات الطبيعية، (د.ت)، ص١.

(٢) الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسياسة دعم السلع والخدمات في مصر: ص٢٨.

(٣) الأضرار الناتجة عن دعم الطاقة: ص٣.

يؤدى إلى زيادة كمية العرض، كما أدى الدعم إلى الإفراط في استهلاك السلع المدعمة مثل الوقود، الذي أدى بدوره إلى ظهور جوانب لها علاقة بإهدار الموارد نظرًا لسوء الاستخدام(١).

وخلاصة القول: يصاحب الدعم ظهور فساد كبير، فعلى سبيل المثال دعم المواد البترولية (البنزين) يؤدى لتهريب تلك الموارد، وظهور سوق سوداء، تباع فيها السلع المدعمة بأسعار أعلى، وهو ما عرف إعلاميا بأزمة الوقود(٢).

الحد من القصور في الإنتاج المحلي ومن تدهور مواصفات الإنتاج:

فالدعم أحد أسباب القصور في الإنتاج المحلي، وانخفاض الكفاءة الإنتاجية، وتدهور مواصفات الإنتاج، والتوسع في الاستيراد، وانتشار السوق السوداء، إلى جانب أن الدعم يشكل عبئًا ماليًّا متزايدًا على الموازنة العامة للدولة.

كما أن الدعم يلتهم نسبة كبيرة من إيرادات الدولة، ويشكل دورًا مُهمًّا في زيادة معدلات الاستهلاك للسلع الاستهلاكية المدعمة، بالإضافة إلى أن استفادة أهل الريف من الدعم أقل من استفادة أهل المدن، هذا إلى جانب التفاوت الكبير بين الأسعار المدعمة، والأسعار غير المدعمة(٣).

القضاء على التشوهات في آليات السوق وزيادة كفاءة القدرة التنافسية في السوق الخارجية:

يؤدى تدخل الدولة في السوق من خلال سياسات الدعم إلى تشوه في آليات السوق المنظمة للسلع المرتبطة بالسلع المدعمة، فالخبز المدعم يؤدى إلى انخفاض الطلب على علف الدواجن، كما أن دعم الوقود يؤدى إلى زيادة الطلب على السيارات، وبالتالي زيادة أسعارها(٤).

---

(١) الأضرار الناتجة عن دعم الطاقة: ص٣، الحكومة والفقراء ... من يستفيد من الإنفاق العام: عبد الرازق فارس الفارس، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٢٦)، ديسمبر ١٩٩٧م، ص٨٦.

(٢) أربع مشكلات ينتجها الدعم وأربع خطوات تضمن حلولا لأزمة الطاقة في مصر: ص١.

(٣) دراسة اقتصادية لأثر سياسة الدعم الغذائي على الفقر في مصر: ص٥.

(٤) أربع مشكلات ينتجها الدعم وأربع خطوات تضمن حلولا لأزمة الطاقة في مصر: ص١.

كما أن الدعم يعد تدخلاً في قوى السوق، وانحرافاً وتشويهاً للتوازن الذي يمكن أن ينتج عند التقاء العرض بالطلب، وما يتبعه من تحديد الأسعار والإنتاج، حيث يعني الدعم تخصيص مبالغ من الخزينة العامة، أو حرمان هذه الخزينة من مبالغ كان يمكن أن تحصل عليها قبل الدعم، وتهدف الحكومة من تدخلها في قوى السوق إقرار الأولويات الاقتصادية التي تعتقد بأهميتها(١).

وقد تلجأ الحكومة إلى تقديم المنتجات البترولية مدعومة للمنتجين، وفي أغلب الأحيان تكون هذه الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، مثل صناعات الأسمنت والبتروكيماويات، وهذه الصناعات هي الأكثر استفادة من الدعم، والأساس المنطقي وراء هذا الدعم هو تحفيز الشركات على توفير السلع والخدمات للمستهلكين بأسعار مناسبة أو مدعمة، أي أقل من الأسعار العالمية، كما أن دعم الطاقة للمنتجين أو المستثمرين بغرض المساعدة في حماية الصناعات المحلية من منافسة مثيلتها الأجنبية وتعزيز قدرتها التنافسية التصديرية تقوم الحكومة بدعم المنتجات التي يتم تصديرها أيضًا للحفاظ على تنافسها، وهذا يقلل من كفاءة القدرة التنافسية الحقيقية لتلك السلع في السوق الخارجية(٢).

القضاء على العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية:

إن مشكلة الدعم من الناحية العملية هي استخدام مبالغ الدعم في غير محلها الصحيح، مما سيقلل من فاعلية تلك السياسة في مساهمتها في زيادة الإنتاج ، أو قد يودي زيادة الدعم إلى زيادة الأسعار، ومن ثم ظهور مشاكل اقتصادية(٣).

---

(١) سياسات الدعم المحلي في القطاع الزراعي في جمهورية العراق(قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية WTO): محمد عبد الكريم منهل العقيدي، وزارة الزراعة، جمهورية العراق، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بغداد، ٢٠٠٨م، ص٦.

(٢) سياسات الدعم وأثرها على الأداء الاقتصادي: ص٤.

(٣) تحليل اقتصادي لسياسات الدعم لبعض المنتجات الزراعية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢م): سرمد على حسين، العراق، (بدون بيانات)، ص٢.

ومن ناحية أخرى، فإن الدعم هو العامل الأساسي من عوامل خلق واستفحال ظاهرة البطالة، فكلما كانت رؤوس الأموال العملاقة تتجه إلى الدعم وليس إلى إنشاء مشاريع إنتاجية جديدة، فإن النتيجة الطبيعية المباشرة هي عدم خلق فرص عمل جديدة للأجيال الناشئة، وهكذا فإن الدعم يكون بمثابة إطعام الآباء بدلًا من توظيف الأبناء، وهي ظاهرة جد خطيرة، تستحق عظيم الاهتمام، ليس فقط لكونها ظاهرة اجتماعية بالغة الخطورة، وإنما لكونها – في الوقت نفسه – بذرة كبرى من بذور الفوضى الاجتماعية، وسببًا لا يجب تجاهله من أسباب الفوران الاجتماعي والغليان الشعبي[1]، كما أنه أحد أسباب المشكلة الاقتصادية المصرية وأحد عناصر تكوينها.

الحد من الاستيرادات السلعية للدولة:

فعندما يعجز الإنتاج المحلي عن تغطية الطلب الاستهلاكي المحلي لسلعة ما، فإن الدولة تسد هذا العجز عن طريق الاستيرادات للسلعة المعنية بدعم سعرها؛ للمحافظة على سعرها بالمستوى المطلوب، ومن المؤكد أن هناك آثاراً متعددة تترتب على الدعم السعري الذي تقدمه الدولة[2]، ويمكن تقسيم الآثار المترتبة على الدعم السعري كالتالي[3]:

• أثر الدعم السعري على المنتج والمستهلك: نتيجة دعم الدولة لسلعة ما ينخفض سعرها، مما يؤدي إلى استجابة المستهلكين إلى الأسعار المنخفضة بزيادة استهلاك السلعة (يزداد الطلب على السلعة المستهلكة)، أما فيما يخص (المزارعين) فإن رد فعلهم للسعر المنخفض يكون بشكل معاكس، وفي هذه الحالة

(١) ثالوث الدمار(الدعم – زيادة السكان – التطرف وفصول أخرى): ص١٤.

(٢) تحليل اقتصادي لتأثير السياسة السعرية في إنتاج واستهلاك لحم الدجاج في العراق للمدة (١٩٨٠ – ٢٠٠٠): سرمد علي حسين الوائلي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، ٢٠٠٤م، ص ٣٦.

(٣) تحليل اقتصادي للآثار المترتبة على دعم أسعار محاصيل الحبوب الرئيسة في العراق للمدة (١٩٧٠ . ١٩٩٩م)، القمح أنموذج تطبيقي: عبد الله علي مضحي الزوبعي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، ١٩٩٩، ص ٢٩ – ٣٤.

تجبر الأسعار المنخفضة (المزارعين) ذوي التكاليف العالية على الخروج من المهنة، وبذلك تنخفض الكميات التي يعرضها المنتجون المحليون.

• أثر الدعم السعري على حجم التجارة: عندما يكون السعر المحلي لسلعة ما مساوياً إلى سعرها العالمي، فإن الدولة تقوم باستيراد الفرق بين الإنتاج المحلي والطلب المحلي، وهذا الفرق يعرف بالفجوة الاستيرادية في حالة عدم تدخل الدولة، وعندما تتدخل الدولة بدعم السلعة المستوردة يصبح السعر المحلي أقل من السعر العالمي؛ نتيجة لهذا الدعم، مما يؤدي إلى زيادة فجوة الاستيراد.

• أثر الدعم السعري على الرفاهية: في حالة وجود الدعم السعري فإن المستهلكين يتسلمون منافع مباشرة من خلال هذا الدعم المقدم من قبل ميزانية الدولة، لتطبيق سياسة السعر المحلي المنخفض للسلعة، كما يستفيد المستهلكون بصورة غير مباشرة على حساب المنتجين المستوردين لسلعة ما.

• أثر الدعم السعري في تخصيص المواد: ينتج عن دعم السلع المستوردة فقدان في كفاءة تخصيص الموارد، إذ يفقد المنتجون تحويلات دخل ضمنية تذهب إلى المستهلكين، وهذه الخسارة ناتجة عن انخفاض السعر العالمي إلى السعر المحلي، وبالتالي انخفاض رفاهية المنتج بسبب سوء تخصيص الموارد.

الحد من شبح التضخم الذي يسببه الدعم: والتضخم Inflation: تعبير يطلقه الاقتصاديون عندما تسود حالة من الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وهو زيادة مفاجئة وحادة في الأسعار، أو انخفاض في قيمة العملة وسببه زيادة في كمية العملة المتداولة بالنسبة لكمية الخدمات المتوافرة، والتضخم بهذه الصورة عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد، والزيادة في كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها[1]، والدعم يؤدي إلى زيادة التضخم عن طريق ما يأتي:

(١) انظر: التضخم المالي: غازي حسين عناية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٠م، ص٩، ومبادئ الاقتصاد الكلي: أحمد عبد الرحيم رزق، جامعة الزقازيق،=

• نتيجة تزايد الدعم في الدول النامية قد يؤدي إلى تزايد الإنفاق العام: ونظرًا لعجز الموازنة العامة، تضطر العديد من الدول إلى تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي؛ مما يؤدى إلى زيادة مطلوبات هذا الجهاز، وبالتالي تزايد كمية النقود المتداولة، وينتج عن ذلك أن الارتفاع في الأسعار يؤدي إلى زيادة التضخم من جانب الطلب الذي يتم مواجهته بزيادة مرة أخرى.

• يؤدي الدعم إلى زيادة الطلب الكلي: نتيجة لأنه يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية لأفراد الميل الحدي للإنفاق لديهم كبير، ومع عجز الجهاز الإنتاجي في الدول النامية عن ملاحقة الزيادة في الطلب الكلى فإن الدعم يعمل في النهاية على زيادة التضخم من جانب الطلب.

• يؤدي الدعم إلى تخفيض كبير في حجم الادخار العام والادخار الخاص: فتزايد الدعم قد يؤدي إلى تناقص الفائض في الموازنة الجارية التي كان يمكن تحقيقها، وبالتالي يؤدى إلى تخفيض الادخار الحكومي، وقد يتحول الفائض إلى عجز جارى وخاصة مع ضعف الحصيلة الضريبية(١).

=ط١، ٢٠٠٠م، ص٣٤، وانظر: لعبة النقود الدولية: روبرت ألبير، ترجمة: عماد عبد الرءوف، مكتبة مدبولي، القاهرة، (د.ت)، ص١٣٧، ومعجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال [إنجليزي . عربي] : نبيه غطاس، مكتبة لبنان، ١٩٨٥م، ص ٢٥٦، والمحاسبة عن التضخم في الفكر الإسلامي ودراسة مقارنة بالفكر المعاصر: استشهاد حسن البنا، رسالة [غير منشورة]، مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الأزهر [فرع البنات بالقاهرة]، ١٩٩٠م، ص١، ودور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية: أحمد محمد صالح الجلال، رسالة [غير منشورة]، مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦م، ص١٩، والموسوعة الاقتصادية: حسين عمر، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٢م، والتضخم وأثره على مستقبل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في مصر: المؤتمر العلمي السنوي الخامس للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد والسياسة والإحصاء والتشريع، القاهرة، مارس، ١٩٨٠م، ص٤

(١) انظر: تقييم سياسة الدعم في الاقتصاد المصري خلال الفترة من (١٩٦٠- ١٩٨٥م): ص٢٢.

• الدعم أصبح يشكل أحد الضغوط التضخمية في مصر: لاسيما في ظل جمود الطاقة الضريبية للاقتصاد المصري، الناجم من عدم مواكبة نمو الموارد السيادية للنمو الحادث في الإنفاق العام الجاري، فقد أدى ذلك إلى عجز واضح في الموازنة العامة للدولة، وإلى اتجاه العجز للنمو بشكل مستمر في السنوات الأخيرة(١).

المطلب الثاني: الآثار الإيجابية لإلغاء الدعم على المستوى الاجتماعي:

لإلغاء الدعم آثار إيجابية على المستوى الاجتماعي، منها: تجنب إهدار المال العام من جراء صرف الدعم لغير الطبقات الاجتماعية المستحقة له:

تعد نفقة الدعم تضحية من الدولة للتخفيف من على الطبقة الفقيرة، فإذا لم يكن في مقابلها عائد اجتماعي حقيقي، أي إذا لم يصل الدعم إلى الطبقة الفقيرة، أو أنها آلت إلى الطبقة الغنية، فكأن ما ضحت به الدولة من نفقات يمثل إهدارًا للمال العام يجب تجنبه، أو أن الجزء الزائد عن الإنفاق الواجب أن يكون (نفقة الدعم النمطية) يعد أيضًا في المنظور الإسلامي خسارة(٢).

فالدعم السلعي لا يستهدف الفقراء، وأن ثلثا الدعم يذهب لأغنى ٦٠% من السكان، كما أن ١١%من أفقر٢٠%من الأسر المصرية ليس لديهم بطاقات تموينية(٣).

التمييز بين الأوضاع الاجتماعية والداخلية للمستهلكين:

فالسياسات الخاصة بالدعم بالصورة التي تمارس بها حاليًا لم تتحر الدقة في التمييز بين الأوضاع الاجتماعية والداخلية للمستهلكين، ولهذا فإن الاستفادة من

(١) مشكلة التضخم في مصر(أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء): ص٧٥٩.
(٢) انظر: المعايير الشرعية لضبط وترشيد نفقات الدعم: حسين شحاتة، صحيفة فجر الحرية، ٨ مايو، ٢٠١٣م.
(٣) دراسة اقتصادية لأثر سياسة الدعم الغذائي على الفقر في مصر: شيرين فتحي محمود منصور، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م، ص٢.

الدعم قد تعدت المستحقين إلى إفادة القادرين، كما شملت الأجانب الذين لا يساهمون في الأعباء الضريبية، بل أكثر من هذا فقد يتمتع هؤلاء بنصيب وافر من الدعم؛ نظرًا لزيادة مقدرتهم الشرائية.

ومن هنا نرى أن الدعم في صورته الحالية يستفيد منه صاحب العربة الفارهة، كسائق التاكسي، وهذا يعني أنه لا يحقق المرجو منه على الإطلاق، فإذا قارنا بين استهلاك الكهرباء في البيوت للشرائح الأغنى فستكون أعلى بكثير من مثيلتها في الشرائح الفقيرة(١)، ومن هنا نرى أن المستفيد الحقيقي من الدعم هم الأغنياء، وسائر أعضاء الطبقة العليا الجديدة، وأما الفقراء والكادحون وسائر طوائف العمال والموظفون هم أبعد ما يكون عن الاستفادة من سياسة الدعم على المدى المتوسط والطويل، كما أن ازدياد الدعم يعني ضمن ما يعني زيادة معدل فقر هؤلاء، وانعدام الأمل في مستقبل كريم لهم ولأبنائهم(٢).

علاج تسرب الدعم إلى غير الأهداف المنوطة به:

أدى وجود سعرين للسلعة الواحدة أحدهما مدعم والآخر حر إلى تسرب الدعم إلى غير الأهداف المستهدفة، مثل نشأة سوق سوداء في هذه السلع، واستغلال بعض الفئات الاجتماعية لبعض السلع المعانة في غير الأغراض المخصصة لها، وكذلك الإخلال بأنماط الاستهلاك النهائي، بحث زاد الطلب على السلع المدعمة عندما أصبح سعرها أرخص من السلع البديلة(٣).

وخلاصة القول، فإنه إذا كانت غالبية المستهلكين قد استفادت من اعتمادات الدعم إلا أن درجة الاستفادة منه كانت أكبر من فئات المستهلكين ذوي الدخول المرتفعة على خلاف ما يجب أن يكون(٤).

---

(١) الأضرار الناتجة عن دعم الطاقة: ص٣.

(٢) ثالوث الدمار(الدعم – زيادة السكان – التطرف وفصول أخرى): ص٢١.

(٣) انظر: فقه الاقتصاد العام: يوسف كمال محمد، ستابرس للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م، ص٩٢– ٩٣.

(٤) انظر: العدالة الاجتماعية وسياسة الدعم السلعي في مصر: حسن جابر محمد فهمي، الجمعية المصرية للإدارة المالية، القاهرة، ١٩٨٠م، ص٢١.

القضاء على الفجوة بين شرائح المستهلكين و طبقة الوسطاء:

يؤدى دعم الطاقة إلى زيادة الفجوة بين شرائح المستهلكين، وعدم المساواة بينهم؛ لأن أكبر المستفيدين منه هم أصحاب الدخول المرتفعة(١)، وتقود هذه المضاعفات إلى زيادة الفجوة بين الطبقة الفقيرة والطبقة الغنية من ناحية، وإلى المطالبة بمزيد من الدعم، وهكذا تدور الدورة في مضاعفاتها(٢).

كما أن سياسة الدعم بالطريقة التي تطبقها الدولة حاليًا قد خلفت فريقًا من الوسطاء، ممن ليست لهم هوية معروفة أو تخصص معلوم يستفيدون من الدعم على حساب المستحقين الحقيقيين من أبناء الشعب، ويبيعون ما يحصلون عليه من سلع بالسعر الرخيص(المدعم) إلى كبار التجار الذين يقومون . بدورهم . ببيعها لأفراد الجمهور بأسعار تزيد كثيرًا عن أسعار بيعها بالمجمعات الاستهلاكية(٣).

القضاء على ظاهرة الأشخاص الذين يتاجرون بالدعم:

يشجع نظام الدعم بعض المنتجين وخاصة في الريف على تسليم إنتاجهم أو بيعه بأسعار مرتفعة والاعتماد على شراء نفس السلع بأسعار مدعمة منخفضة (٤).

تفادي خسارة الدولة من كلفة السلع والخدمات المدعمة:

وذلك لأن نفقة الدعم تعد خسارة إذا لم يكن في مقابلها عائد، أي إذا لم يصل الدعم إلى الطبقة الفقيرة، أو أنها آلت إلى الطبقة الغنية، فكأن ما ضحت به الدولة من نفقات يمثل خسارة يجب تجنبها، أو أن الجزء الزائد عن الإنفاق الواجب أن يكون(نفقة الدعم النمطية) يعد أيضاً من المنظور الإسلامي خسارة(٥).

---

(١) الأضرار الناتجة عن دعم الطاقة: ص٤.
(٢) انظر: المعايير الشرعية لضبط وترشيد نفقات الدعم: ٨مايو، ٢٠١٣م.
(٣) انظر: فقه الاقتصاد العام : ص٩٢- ٩٣.
(٤) التضخم والأسعار والدعم: ص٥١.
(٥) منهج الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة الدعم: ص٨.

كما يؤدي ارتفاع كلفة السلع والخدمات المدعمة عما يجب أن يكون، إلى زيادة نفقة الدعم التي تدفعها الحكومة، وهذا يقود بدوره إلى عجز في الموازنة العامة للدولة، ولاسيما إذا كانت الدولة تعاني أصلاً من عجز، وهذا يضطرها إلى إصدار نقود جديدة؛ مما يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية، ينجم عن ذلك سلسلة من المضاعفات تتمثل في التالي[١]:

- إثراء الفئات الغنية مثل التجار، والوسطاء، وأصحاب الأموال المستغلة في الأنشطة المختلفة.
- زيادة الفجوة بين الطبقة الفقيرة والغنية من ناحية، وإلى المطالبة بمزيد من الدعم، وهكذا تدور الدورة في مضاعفاتها، وهذا ما حدا بفريق من رواد الاقتصاد الإسلامي بضرورة اتباع منهج الدعم الداخلي، بدلاً من منهج الدعم السعري، ولاسيما أن الأخير لا يساعد على ضبط الكلفة والحد من الاستهلاك، بل في معظم الأحيان يشجع على الاستهلاك.

* *

(١) السابق: ص٩.

المبحث الثالث

الآثار السلبية لإلغاء الدعم على الاقتصاد المحلي

المطلب الأول: الآثار السلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي:

من الآثار السلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي:

إلغاء الدعم يؤدي إلى رفع أسعار السلع الاستهلاكية:

فمن المسلَّم به أن الدعم يلعب دورًا مهمًّا في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، وفي الحفاظ على استقرار مستوى الأسعار، كما أن هدف الدعم في البلدان النامية وغيرها هو خفض الأسعار، والمحافظة على استقرارها؛ حفاظًا على المستويات الحقيقية لدخول الأفراد محدودة الدخل، وفي نفس الوقت يعد الدعم بمثابة أداة من أدوات استقرار الأسعار ومحاربة التضخم(١).

كما أن الدولة تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف من خلال سياسة الدعم، تجاه مسؤوليتها الاقتصادية، تفرض عليها تشجيع إقامة المشاريع الزراعية، وكذلك تشجيع وتنمية الصناعات المحلية، وتحسين نوعية المنتجات والخدمات المقدمة للمواطنين بصورة مجانية كالصحة، والتعليم، وتوفير السلع الاستهلاكية الأساسية، والخدمات كالماء، والكهرباء بأسعار مناسبة(٢).

إلغاء الدعم يؤدي إلى التضخم :

فرفع الدعم الحكومي عن السلع يؤدي إلى ارتفاعها، وبالتالي إلى التضخم(٣)؛ حيث إن الارتفاع في أسعار الطاقة ينعكس على كل السلع الاستهلاكية والإنتاجية،

---

(١) الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسياسة دعم السلع والخدمات في مصر: ص٣٢.

(٢) تحليل اقتصادي لسياسات الدعم لبعض المنتجات الزراعية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢م): ص٢.

(٣) الآليات المؤسسية لعلاج ظاهرة الفقر في الاقتصاد الإسلامي والنتائج المتوقعة لتطبيقها في الاقتصاد الجزائري: الطيب وكي، (مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي) الجزائر، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة، ٢٠١١م، ص٧٥.

فتتسبب أسعار الوقود المرتفعة إلى إحداث تغير في تكلفة الصناعات، فيحدث ارتفاع في تكلفة الإنتاج والنقل، يؤدى إلى الزيادات في أسعار السلع التي تصل إلى المستهلك، وتخلق ضغوطًا تضخمية واسعة، وهذه واحدة من أهم مخاوف الحكومات التي تجعلها متمسكة بتقديم الدعم، ولكن من الجهة الأخرى يزيد الاعتماد على الدعم مما يؤدى إلى زيادة تدريجية للدعم في الموازنة، وذلك يؤدى إلى ضغوط وديون(١).

ذلك لأن الدعم يعمل كأداة لفرملة حلزونات الأسعار والأجور، ومن ثم كبح جماح التضخم، والحفاظ على استقرار الأسعار(٢)، فالمدخل الأساسي لدراسة أثر الدعم على التضخم إنما يتحدد من خلال مشكلة تزايد الإنفاق العام، وتفاقم عجز الموازنة العامة، إلى أن هذه المشكلة تجد جذورها في مجموعة من العوامل التي يعد الدعم أحدها(٣)، والأثر الإيجابي للدعم على التضخم يتمثل في أن الدعم يمكن أن يحقق استقرار الأسعار من خلال ما يأتي:

- يؤدي الدعم إلى أن أسعار السلع والخدمات المدعمة تكون أقل من الأسعار التي كانت ستباع بها بدون دعم في السوق الحرة، وبالتالي فالدعم يؤدي إلى استقرار أسعار السلع والخدمات المدعمة.

- انعكاس استقرار أسعار السلع المدعمة على أسعار السلع غير المدعمة؛ نظرًا لدخول السلع المدعمة كسلع وسيطة في إنتاج السلع غير المدعمة.

التدهور الواضح في مستوى معيشة الفئات والطبقات الاجتماعية ذات الدخول المنخفضة:

إن إلغاء الدعم سيحدث تدهورًا واضحًا في مستوى معيشة الفئات والطبقات الاجتماعية ذات الدخول المنخفضة؛ نظرًا لأن الإنفاق على الغذاء والسلع

(١) سياسات الدعم وأثرها على الأداء الاقتصادي: ص٤.
(٢) الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة دعم السلع والخدمات في مصر: ص٤٤٩.
(٣) السابق: ص٢٧١.

الضرورية الأخرى يلتهم النسبة الكبرى من جملة إنفاقهم الاستهلاكي[١]، لاسيما أن الدعم أداة من أدوات السياسة المالية التي تلجأ إليها الدولة لإعادة توزيع الدخل[٢].

إلغاء الدعم لن يرفع فقط من أسعار السلع التي سيلغى عنها الدعم ولكنه سيرفع أيضًا أسعار سلع أخرى كثيرة مرتبطة بالسلع المدعمة:

نظرًا لطبيعة العلاقات المتشابكة بين إنتاج السلع؛ مما يدفع بمستوى معيشة هؤلاء الأفراد للتردى، وإذا لم يعوض الانخفاض الذي سيحدث في الاستهلاك الحقيقي لأصحاب الدخول المحددة والثابتة، فإن ذلك سوف ينعكس في انخفاض مستوى إنتاجهم، وربما في تدهور مستوى صحتهم، ودرجة رضائهم؛ مما يؤدي في نهاية الأمر إلى نتائج وخيمة[٣].

إلغاء الدعم يؤدي إلى المطالبة بزيادة الأجور:

فالدعم يؤدي إلى زيادة الأجور الحقيقية، وبصفة خاصة للفئات الفقيرة؛ مما يؤدي إلى تخفيف حدة المطالبة بزيادة الأجور التي تعد أهم عناصر تكاليف الإنتاج، ويعمل ذلك على استقرار السلع والخدمات المختلفة[٤].

إلغاء الدعم يؤدي إلى انخفاض معدلات المحاصيل الإستراتيجية :

فمن المعروف أن الدعم السعري للمحاصيل الإستراتيجية يسهم بدور مؤثر في زيادة معدلات نموها الإنتاجية[٥]، كما أن دعم المواصلات سوف يَصُب بشكل غير مباشر في دعم التجارة الزراعية[٦].

---

(١) مشكلة التضخم في مصر(أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء): ص٧٦٥.
(٢) الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسياسة دعم السلع والخدمات في مصر: ص٦.
(٣) مشكلة التضخم في مصر(أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء): ص٧٦٥.
(٤) تقييم سياسة الدعم في الاقتصاد المصري خلال الفترة من (١٩٦٠- ١٩٨٥م): ص٢٢.
(٥) أثر الدعم السعري في نمو المحاصيل الإستراتيجية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٣م): ص١٦٩.
(٦) انظر: سياسات الدعم الزراعي في الاتحاد الأوروبي[Napc] (سلع مختارة): ياسر العيسى، المركز الوطني للسياسات الزراعية، (مذكرة سياسات رقم ١٥)، ٢٠٠٦م، ص١.

ويعد الدعم المحلي الزراعي من أكثر العناصر تأثيرًا في التجارة الزراعية الدولية، وتمثل الدول المتقدمة أكثر الدول منحًا لهذا الدعم، خاصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ودول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، من خلال سياستهم الزراعية، قبل إنشاء المنظمة العالمية للتجارة[١].

إلغاء الدعم يؤدي إلى انخفاض كفاءة استخدام الموارد والقدرة الإنتاجية:

فالدعم يؤدي إلى ارتفاع كفاءة استخدام الموارد؛ لأن قضية الدعم تتصل بشكل مباشر بالقدرة الإنتاجية للمجتمع، وبالكفاءة التي تتم بها العمليات الإنتاجية المختلفة، فزيادة كلٍّ من الإنتاج والإنتاجية سيترتب عليها[٢]:

١. زيادة متوسط دخل الفرد بالشكل الذي يُمكن الحكومة من التخفيض التدريجي للدعم.
٢. زيادة المتحصلات الحكومية من الضرائب ومن فوائض القطاع العام بالشكل الذي يمكن من تقليل الاعتماد على التمويل التضخمي للدعم.
٣. تخفيض الفروق القائمة بين الأسعار التي تحددها الحكومة وبين تكاليف الإنتاج التي تتحملها المؤسسات الإنتاجية بالشكل الذي يخفض من قيمة الدعم.

المطلب الثاني: الآثار السلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاجتماعي:

التأثير على رفاهية الأفراد ومستوى دخولهم واطمئنانهم:

فالدعم يعمل على التأثير على مستوى الدخل الحقيقي، ومن ثم على مستوى رفاهية الأفراد من خلال جهاز الثمن، فالدعم ما هو إلا وسيلة نجعل بها السلعة

---

(١) القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة: غردي محمد، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، بقسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، ٢٠١٢م، ص١١١.

(٢) انظر: تقييم سياسة الدعم في الاقتصاد المصري خلال الفترة من (١٩٦٠- ١٩٨٥م): ص٤٢.

متاحة لفئات اجتماعية معينة لا تمكنهم قدراتهم الشرائية (مستوى دخولهم) من الحصول عليها بالثمن السائد في السوق الحرة، طبقًا لتقلبات العرض والطلب، ومن ثم تتحمل الحكومة الفرق بين ما يسمى (سعر السوق)، والثمن الذي تريد أن تتاح به السلعة للمستهلك[١].

كما أن الدعم السعري للمنتجات الزراعية – على سبيل المثال – يكون له تأثير مباشر على المزارعين في الاطمئنان على ديمومة الإنتاج[٢].

عدم توفير سلع تساعد في تحقيق الإشباع المستهدف للمواطن:

الدعم يستهدف توفير سلع تساعد في تحقيق الإشباع المستهدف للمواطن، وذلك كعنصر إنتاجي وكحلية اجتماعية، وكنواة للتقدم[٣]، فللمواطنين حقوق في المال العام، الناتج من الثروات النفطية أو غيرها من الثروات المعدنية، وأن هذه الحقوق يجب أن توزع عليهم سنوياً، وهي غير الإيرادات الخاصة بالدولة، ويجب المطالبة بها، كما أن لهم حقوقاً مالية من الثروة الناجمة عن التجارة الخاصة بالعملات التي تقوم بها الدولة [٤]، بالإضافة إلى أن تحقيق الأمن الغذائي يكون بتوفير الغذاء إلى كافة أفراد المجتمع، بمختلف فئاته وقدراته الشرائية، بحيث يحصل الفرد في المجتمع الإسلامي على حاجته الأساسية من المواد الغذائية المتوافرة بسعر يناسب دخله[٥].

---

(١) الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسياسة دعم السلع والخدمات في مصر: ص٣٧٠.

(٢) سياسة الدعم السعري للمنتوج الزراعي في العراق مع التطبيق على محصول زهرة الشمس في محافظة واسط: ص٢٧.

(٣) الدعم (المشكلة ومقترحات الحل): ص٩٣.

(٤) طروحات غير مسبوقة في حقوق الأفراد من ثروات المال العام في الإسلام في العصر الحديث: حكمت فارس طعان، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد التاسع عشر، ٢٠٠٩م، ص١٧.

(٥) في الإسلام الغذاء لكل فم: محمد راكان الدغمي، دار المعارف، القاهرة، (د.ت)، ص١٨.

إهدار حقوق محدودي الدخل وإهمال مساعدة المواطنين :

يعد الدعم أحد الأسباب الرئيسة التي تقوم الحكومات بتطبيقها؛ لحماية محدودي الدخل، عن طريق دعم المنتجات بشكل مباشر تارة، وغير مباشر تارة أخرى، وذلك يشكل عبئًا كبيرًا على الحكومة، فعلى سبيل المثال تقوم الحكومة بدعم المنتجات البترولية لتشجيع الاستثمار قبل أن يكون منتجًا للاستهلاك، ثم تقوم بدعم مشتقات البترول مرة أخرى للمستهلك(١).

وللدعم أثر مهم في وصول الغذاء الأساسي إلى الفئات الفقيرة وبخاصة في البلدان ذات الحجم السكاني الكبير(٢).

غياب التكافل الاجتماعي بين أبناء المجتمع الواحد وخلق طبقات معدمة ومحرومة:

فالدعم يعد أحد الإجراءات التي تتخذها الحكومات بهدف مساعدة المواطنين محدودي الدخل والفقراء على تحمل ارتفاع أسعار السلع والخدمات؛ حيث يمكن الدعم محدودي الدخل من توفير أو زيادة استهلاكهم من بعض السلع، دون الاضطرار إلى خفض استهلاكهم من السلع الأخرى، بالإضافة إلى أنه يشجع المنتجين على مواصلة مسيرة العملية الإنتاجية، وذلك لأن الدعم:

- إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الحكومة لمتابعة آليات السوق، بغرض تحقيق أهداف اقتصادية، أو اجتماعية، في خطط التنمية، دون الإخلال بتلك الآليات(٣).
- الدعم يحمي الطبقات والفئات الاجتماعية التي تطحنها موجة الغلاء على السلع الضرورية، كما أن الدعم من هذا المنظور ترجمة عملية لفكرة السلام الاجتماعي الذي تحرص عليه الدولة.

---

(١) سياسات الدعم وأثرها على الأداء الاقتصادي: ص٣.

(٢) الحكومة والفقراء ...من يستفيد من الإنفاق العام: ص٨٦.

(٣) منظومة الدعم في مصر...حقائق وآراء(تقارير معلوماتية): ص ٤.

• الدعم إحدى الأدوات الرئيسة المضمونة الفاعلية؛ لتعويض محدودي الدخل عما يخسرونه من جراء التضخم، ولا يوجد حتى الآن بديل كفء له لتحقيق هذه الوظيفة[١].

اتساع الفجوة التغذوية بين أبناء المجتمع الواحد:

يحتل الغذاء المدعم أهمية كبيرة في إمداد الأسر المصرية سواء في الحضر أو الريف – وبصفة خاصة الفئات محدودة الدخل – بنسبة كبيرة من السعرات الحرارية والبروتين، وذلك يوضح مدى أهمية دور الدعم في توفير الحد الأدنى من الغذاء، وتحسين مستويات التغذية[٢]، فالدعم هو الوسيلة أو الإجراء الذي يتخذ لدعم فئات المجتمع البسيطة، ومساعدتهم للقيام بأعمالهم[٣].

والنسبة الكبرى من المبالغ التي تخصصها الدولة للدعم تتمثل في المبالغ المخصصة لدعم السلع التموينية مثل الدقيق، والقمح، والذرة، والزيت، ومن هنا يستفيد غالبية السكان من الدعم السلعي[٤].

وتهدف الدولة من سياسة دعم أسعار السلع والخدمات إلى حصول المستهلكين أصحاب الدخل المحدود على حد أدنى من السلع الغذائية الأساسية، حيث إن توفير الغذاء هو مسئولية الحكومة من خلال توفير الأمن الغذائي للمواطنين، والذي يعد من أهم وأخطر مسئوليات الحكومة في الوقت الراهن[٥].

إهمال انعكاسات مشكلة الفقر وتأثيراتها على المجتمعات النامية:

تبرز سياسة دعم المستهلك بشكل خاص من بين هذه السياسات بكونها تهدف في المقام الأول إلى علاج أهم انعكاسات مشكلة الفقر، تلك المشكلة

---

(١) مشكلة التضخم في مصر(أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء): ص٧٧٠.

(٢) تقييم سياسة الدعم في الاقتصاد المصري خلال الفترة من (١٩٦٠– ١٩٨٥م): ص٢٠٦.

(٣) انظر: التحليل الاقتصادي: عبد الرحمن يسري محمد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٧م.

(٤) مشكلة التضخم في مصر(أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء): ص٧٦٣.

(٥) دراسة اقتصادية لأثر سياسة الدعم الغذائي على الفقر في مصر: ص٤١.

المتمثلة في نقص إشباع الحاجات الأساسية، وأهمها الغذاء، من خلال تقديم مجموعة من السلع والخدمات الضرورية لجمهور المستهلكين بأسعار مدعمة تقل عن تكلفتها الفعلية(١)، ويقصد بالفقر عجز موارد الفرد المالية عن الوفاء بحاجاته الاقتصادية(٢)، فمن أهم الواجبات المنوطة بالدولة أو ولي الأمر توفير الضروريات، وعلاج مشكلة الفقر، وتوفير الأمن والحماية للبلاد والعباد(٣).

زيادة المعاناة المرتبطة بارتفاع الأسعار :

تتبنى الكثير من الدول سياسة الدعم العيني لفترات محدودة أثناء الأزمات – مثل الحروب والكوارث الطبيعية – كوسيلة وقتية لتوزيع السلع الإستراتيجية غير المتوافرة على المواطنين الذين يرغبون فيها، بغض النظر على مقدرتهم على الشراء.

* *

(١) الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسياسة دعم السلع والخدمات في مصر: ص٤.

(٢) دور الزكاة في معالجة المشكلات الاقتصادية المعاصرة: عصام أبو النصر، المؤتمر الأول للجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، (التمويل الإسلامي وآفاق التنمية في مصر)، الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، القاهرة، ٩سبتمبر٢٠١٢م، ص١٧٢.

(٣) دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر: كمال حطاب، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٢م، ص١٣١٥.

المبحث الرابع

البدائل المتاحة لتطبيق الدعم وأثرها على الاقتصاد المحلي

المطلب الأول: إلغاء الدعم العيني واستبداله بالدعم النقدي:

ينادي البعض بإلغاء الدعم في الدول المتعسرة اقتصاديًّا حتى يكون من الميسور إتاحة مُناخ صحي يستطيع الاقتصاد في ظله أن يتحرك في الاتجاه الصحيح، وأن يخرج بالدولة من كبوتها الاقتصادية الكبرى.

ويرى أصحاب هذا الرأي أنه يمكن حل مشاكل الدعم عن طريق الإعانات المالية في شكل نقدي بدلاً من الدعم العيني، ويتم ذلك تدريجيًّا خلال فترة زمنية من ٣ – ٥، وفي خلال تلك الفترة يحدد من يستحق الدعم، وزيادة دخله بما يتمشى مع ارتفاع الأسعار(١).

ويتوقع أصحاب هذا الاتجاه أنه سيكون هناك وفر في قيمة الدعم؛ نتيجة استبعاد من لا يستحق الدعم، وترشيد استخدام السلع، بعد طرحها في الأسواق بأسعارها الاقتصادية، حيث إن الأسعار سوف ترتفع إلى أن تتعادل مع التكلفة الاقتصادية(٢).

ومن الصعوبة بمكان إيجاد بديل كفء للدعم، يعوض هؤلاء الذين سيلحق بهم الضرر نتيجة لإلغاء الدعم أو تقليله بشكل محسوس، وربما تكون صعوبة العثور على هذا البديل كافية في حد ذاتها لاستمرار بقاء الدعم؛ تجنبًا للآثار الاقتصادية والاجتماعية وربما السياسية التي ستنتج عن إلغائه أو تقليله إلى أدنى الحدود (٣).

---

(١) انظر: أثر سياسة دعم السلع الغذائية على سلوك المستهلك المصري(دراسة ميدانية): ص٧٩، وتحقيق العدالة وفريضة الزكاة وتأثيرات الدعم والنظام الضريبي: ص٣١.

(٢) ترشيد استخدام الدعم(ورقة عمل)، مجلة مصر المعاصرة، العدد(٣٨٤)، أبريل، ١٩٨١م، ص٣٠.

(٣) مشكلة التضخم في مصر(أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء): ص٧٧٠.

أما عن فكرة التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي فلم تجد قبولاً شعبيًّا واسعًا، كما لاقت عدم استحسان من جانب غالبية الخبراء الذين استندوا إلى دراسات البنك الدولي، والتي تهدف إلى استفادة الفقراء من الدعم، وأنه يمدهم بجانب كبير من السعرات الحرارية اللازمة، وأنه تسبب في خروج بعضهم من دائرة الفقر(١)، بالإضافة إلى أن هناك الكثير من الاعتراضات على التحول إلى الدعم النقدي بدلاً من الدعم العيني، ومنها(٢):

- صعوبة تحديد قيمة البدل النقدي لمختلف الفئات التي تستحق هذا البدل.
- عدم وجود أي ضمان لتوفير السلع الأساسية بأسعار تناسب الفقراء ومحدودي الدخل، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى التغذية لهذه الفئات بعد إلغاء الدعم العيني.
- احتمال عدم التعويض الكامل لزيادة الأسعار بعد إلغاء الدعم العيني؛ مما يؤدى إلى تدهور معيشة الطبقات الفقيرة.

والخلاصة، يرى أصحاب هذا الاتجاه ضرورة الإبقاء على الدعم وترشيده؛ حيث إن للدعم كثيرًا من المزايا، وبالتالي يجب التمسك به، ويمكن معالجة سلبيات تطبيقه، ولا يجب التضحية بالنظام نفسه، وإذا كان الدعم يذهب إلى غير المستحقين فيجب على الدولة أن تتخذ الإجراءات حيالهم لتغير مسار الدعم للمستحقين الحقيقيين، فذلك الدعم السلعي يستفيد منه الآن نسبة كبيرة من الشعب ومن محدودي الدخل في استهلاكهم اليومي من سلع وخدمات(٣).

---

(١) دراسة اقتصادية لأثر سياسة الدعم الغذائي على الفقر في مصر: ص١.

(٢) هل تصلح زيادة الأجور كبديل عن الدعم: رمزي زكي، مجلة مصر المعاصرة، العدد (٣٨٤)، أبريل، ١٩٨١م، ص٤١، تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء في مصر: إبراهيم العيسوي، مجلة مصر المعاصرة، العدد (٣٨٠)، أبريل، ١٩٨٠م، ص٣٣٨.

(٣) تحقيق العدالة وفريضة الزكاة وتأثيرات الدعم والنظام الضريبي: ص٩.

والخلاصة أنه يجب معالجة قضية الدعم من الأصل، وهي العمل على زيادة الإنتاج وتطويره، وبالتالي زيادة الدخول وإعادة توزيع الدخل، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

المطلب الثاني: ترشيد الدعم:

تحتل قضية ترشيد الدعم مركز الصدارة بين المشكلات الاقتصادية، لاسيما في ظل ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة، وانخفاض الاحتياطي من النقد الأجنبي، لاسيما وأن منظومة الدعم بصورتها الحالية يترتب عليها عدم تحقيق الاستغلال الاقتصادي الأمثل للمنتجات البترولية والتي تعد الشريان الرئيس لمد المجتمع المصري بالطاقة، بالإضافة إلى كونها موردًا مهمًّا من موارد النقد الأجنبي(١).

ولابد لأية حكومة من خطة محددة لترشيد الدعم، وتحويل جانب من المبالغ الهائلة التي تنفق عليه إلى بنود استثمارية، في شكل مشاريع إنتاجية جديدة، وأن يواكبه اتساق مطلق بين الأقوال والأفعال بمعنى أن يكون واضحًا أمام الشعب بأسره وأن ما يقطع باليمين من بنود الدعم إنما يضاف مباشرة وبشكل كامل لبنود المشاريع الاستثمارية الإنتاجية(٢)، وعند ترشيد الدعم السلعي يجب أن يراعى ما يأتي(٣):

- المحافظة على استهلاك من يعيشون في مستويات معيشية منخفضة.
- ضرورة إلغاء الدعم عن السلع الكمالية والاستهلاك الكمالي.
- الأخذ بمبدأ (دعم السلع لبعضها بعضًا) عن طريق فرض ضرائب مرتفعة على سلع الاستهلاك الكمالي، وتخصيص حصيلتها لتمويل دعم السلع الضرورية.

---

(١) مركز فكر مصر: ص٢٠.

(٢) ثالوث الدمار(الدعم – زيادة السكان – التطرف وفصول أخرى): ص٢٤.

(٣) مشكلة التضخم في مصر(أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء): ص٧٧٠.

وفيما يأتي مجموعة من التوصيات والمقترحات[1] التي تسهم في ترشيد قيمة الدعم، والتأكد من وصوله إلى مستحقيه بشكل يحقق العدالة الاجتماعية، ومنها:

• زيادة الدخول من خلال خفض الضرائب على المرتبات، وزيادة المرتبات، والأجور، والمعاشات.

• خفض ضريبة المبيعات على مستلزمات إنتاج بعض السلع، خاصة السلع الغذائية، بشرط أن يقوم منتجو هذه السلع بخفض مناسب في الأسعار أو تثبيتها وعدم زيادتها على الأقل.

• دخول الدولة كمستورد كبير للسلع الغذائية، وطرحها في منافذها، ويمكن ذلك من خلال تعاقدات مع الدول التي لم تصبها عدوى التضخم وتكون السلع بها رخيصة نسبيًّا.

• ترشيد الدعم وذلك من خلال التأكد من وصوله لمستحقيه، وعلى الرغم من أن تحديد الفئات المستحقة للدعم مسألة غاية في الأهمية، إلا أنه يمكن تحقيق ذلك بضوابط وشروط تحدد تلك الفئات، حتى لا يتسرب الدعم لمن لا يستحق، ويندرج تحت ذلك دعم السلع التموينية؛ لذا فمن الأفضل التعامل في الدعم مع الدخل وليس الأسعار ذات التكلفة العالية نسبيًّا من خلال المرتبات.

• لابد من سياسة الدعم للتأكد من وصول الدعم لمستحقيه خاصة في ظل الارتفاع الشديد للأسعار، والعمل على تحسين أحوال المعيشة بأسلوب علمي، ويتطلب الأمر إجراء دراسات علمية دقيقة؛ لترشيد سياسة الدعم، والعمل على تشديد الرقابة على جميع مراحل حركة السلع المدعمة، كما تقتضى الضرورة مراعاة مواصفات الجودة للسلع المدعمة[2].

---

(١) الدعم أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية: نيرمين طلعت غالي، وزارة المالية، جمهورية مصر العربية، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، مجلد البحوث المالية، المجلد الثاني (المبحث العاشر)، ٢٠٠٨م، ص٢٦.

(٢) تحقيق العدالة وفريضة الزكاة وتأثيرات الدعم والنظام الضريبي: ص٣١.

ومما سبق فإنه يحكم ضبط وترشيد نفقات الدعم مجموعة من المعايير الشرعية التالية[1]:

-معيار الاستفادة وربط الإنفاق بالعائد: فيجب ألا يستفيد الغنى من الدعم، وتطهير نفقات الدعم من الإسراف والفساد المالي بكل صوره.

-معيار المساءلة عن النفقات: ويقصد به تحديد المسئول في كل موقع نشاط عن نفقات الدعم التي تسبب فيها، ومساءلته ومناقشته، وتقرير الثواب والعقاب إن تطلب الأمر.

-معيار تجنب نفقات الإسراف والتبذير والضياع، ومن آثار هذا المعيار ضبط الكلفة إلى أدنى حد ممكن.

-معيار تجنب توجيه الدعم إلى السلع الترفيهية: التي لا يستفيد منها الفقراء، والمساكين، ومن في حكمهم.

-معيار تجنب النفقات غير المشروعة: مثل الفائدة الربوية والرشوة، حيث إن مثل هذه النفقات محرمة شرعًا.

وخلاصة القول، لابد من ترشيد الدعم، والعمل على تشديد الرقابة على جميع السلع المدعمة، وأن يرتبط الدعم بزيادة مناسبة في أجور محدودي الدخل لتعويضهم عن زيادة الأسعار، ويتطلب الأمر أن تقوم الدولة بمراعاة مواصفات الجودة للسلع والخدمات المدعمة.

(١) انظر: المعايير الشرعية لضبط وترشيد نفقات الدعم: ٨ مايو، ٢٠١٣م.

الخاتمـة

أولاً: نتائج الدراسة:

- هناك صعوبات كبيرة في إيجاد تعريف شامل للدعم، لوجود أنواع عديدة منه، ولتعدد الأهداف العامة المراد تحقيقها من تطبيقه، بالإضافة إلى تشابك الآثار المترتبة على اعتمادات الدعم، وأن ما ورد من تعاريف له بالكتابات المالية والاقتصادية اجتهادات ترمي كل منها إلى إلقاء الضوء على جانب معين من جوانبه.
- لا تقتصر سياسة الدعم على دول العالم الثالث فحسب، إذ تلجأ الدول الرأسمالية والاشتراكية إلى استخدام سياسة الدعم ضمن أدوات السياسات المالية والاقتصادية بشكل عام.
- الدعم مجرد ظاهرة عارضة لجأ إليها النظام السياسي عندما واجهته ظروف فجائية، تطلبت المحافظة على وجود كَم سلعي محدد، مع ربط أو تثبيت الأسعار عند حد معين لا يتغير بتغيرات العرض والطلب.
- يستخدم الدعم من الناحية الاقتصادية لتحقيق أهداف من نظام لآخر، حسب البنى والهياكل الاقتصادية؛ كتحقيق التوازن الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار؛ لذا فإن سياسات الدعم الحكومي تعد جزءًا من السياسة الاقتصادية الهادفة؛ لتحقيق الاستقرار العام، والوصول إلى مستوى معيشي لائق لجميع أفراد المجتمع.
- لا نجد تأييداً من العلماء المسلمين لفكرة الدعم الحكومي للسلع والخدمات بصفة عامة؛ لاعتقادهم بأن مثل هذا الدعم يميل إلى تشويه قضية توزيع الدخل في المجتمع؛ لأن الدعم يفيد عادة الأغنياء، بينما يستمر الفقراء في معاناتهم من الحرمان، أما النظام الأفضل لدعم الفقراء يتمثل في مساعدتهم من مال الزكاة، حينذاك يصبح الفقير قادراً على شراء ما يلزمه من سلع وخدمات تبعاً لحاجته.
- من الخطأ النظر إلى الدعم كعبء مالي مثله في ذلك مثل باقي النفقات الجارية وإغفال أهمية الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المنوطة به من حيث الحفاظ

على مستوى المعيشة الحقيقي للغالبية من أفراد الشعب المصري، وتحسين مستويات التغذية، ومن ثم الإنتاجية للفئات محدودة الدخل بشكل خاص.

- من المفارقات أن تطبيق الدعم يؤدي إلى التضخم وأن إلغاءه يؤدي إلى التضخم أيضا؛ فليس صحيحًا أن إلغاء أو تقليل الدعم يقلل كُلية من عجز الموازنة العامة للدولة؛ لأن مصادر الضغط التضخمي متعددة، كما أن إلغاء الدعم أو تقليله سينطوي في حد ذاته على قوى تضخمية إضافية، تصيب أسواق السلع التي سيلغى الدعم عنها، لاسيما إذا لم ينخفض الإنفاق القومي.
- إن فكرة التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي لم تجد قبولاً شعبيًّا واسعًا، كما لاقت عدم استحسان من جانب غالبية الخبراء الذين استندوا إلى دراسات البنك الدولي، والتي تهدف إلى استفادة الفقراء من الدعم الذي يمدهم بجانب كبير من السعرات الحرارية اللازمة، وأنه تسبب في خروج بعضهم من دائرة الفقر المدقع.
- هناك الكثير من الصعوبات التي قد تواجه التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي ومنها: صعوبة تحديد قيمة البدل النقدي لمختلف الفئات التي تستحق هذا البدل، وعدم وجود أي ضمان لتوفير السلع الأساسية بأسعار تناسب الفقراء ومحدودي الدخل، واحتمال عدم التعويض الكامل لزيادة الأسعار بعد إلغاء الدعم العيني؛ مما يؤدى إلى تدهور معيشة الطبقات الفقيرة.

ثانيًا: توصيات الدراسة:

- لابد من الاعتماد على التقارير والإحصائيات الحديثة، والنزول إلى أرض وميدان الفقر والفقراء ومن في حكمهم؛ لتفقد أحوالهم، ومعرفة مدى حاجتهم للدعم، أو الإعانة، أو التكافل الاجتماعي، وعدم الاعتماد على التقارير الجاهزة التي عفا عليها الزمن؛ حتى يصل الدعم إلى مستحقيه بالفعل.

- لابد وأن تتعامل الدولة في قضية الدعم مع الدخل وليس مع الأسعار ذات التكلفة العالية نسبيًّا من خلال المرتبات؛ لأن زيادة دخل الفرد يُمكن الحكومة من التخفيض التدريجي للدعم.
- يجب أن توجه الدولة الدعم إلى السلع الضرورية أولاً، مثل: الطعام، والدواء، والمأوى، وبعد ذلك تفكر في دعم السلع الترفيهية أو التكميلية، والبحث عمّن يستحق الدعم فقط، وبهذه الطريقة سيكون هناك وفر في قيمة الدعم؛ نتيجة استبعاد من لا يستحقه.
- يجب على الدولة أن تحكم ضبط وترشيد نفقات الدعم، حسب مجموعة من المعايير الشرعية والتي منها: معيار الاستفادة وربط الإنفاق بالعائد، ومعيار المساءلة عن النفقات، ومعيار تجنب نفقات الإسراف والتبذير، ومعيار تجنب توجيه الدعم إلى السلع الترفيهية، ومعيار تجنب النفقات غير المشروعة.

* *

المصادر والمراجع

- هل تصلح زيادة الأجور كبديل عن الدعم: رمزي زكي، مجلة مصر المعاصرة، العدد (٣٨٤)، أبريل، ١٩٨١م.
- مؤشرات الدعم الزراعي: محمد علي محمد، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سورية، ٢٠٠٨م.
- الموسوعة الاقتصادية: حسين عمر، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٢م.
- منهج الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة الدعم: حسين شحاتة، بحث منشور على موقعه(دار المشورة).
- معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال [إنجليزي . عربي] : نبيه غطاس، مكتبة لبنان، ١٩٨٥م.
- مشكلة الدعم السلعي والأمن الغذائي في مصر: عادل أحمد حشيش، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٨٠م.
- مشكلة التضخم في مصر(أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء): رمزي زكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م.
- مبادئ الاقتصاد الكلي: أحمد عبد الرحيم رزق، جامعة الزقازيق، ط١، ٢٠٠٠م.
- المالية العامة: رضا صاحب بوحمد، الدار الجامعية، مطبعة البصرة، ٢٠٠٢م.
- لعبة النقود الدولية: روبرت ألبير، ترجمة: عماد عبد الرءوف، مكتبة مدبولي، القاهرة، (د.ت).
- في الإسلام الغذاء لكل فم: محمد راكان الدغمي، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).
- فقه الاقتصاد العام: يوسف كمال محمد، ستابرس للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م .

- العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم في مصر(دراسة تطبيقية ١٩٨٠. ٢٠٠٦م): رانيا رمضان معوض، (رسالة ماجستير غير منشورة)، بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.
- العلاقة بين الدعم الأجنبي للتعليم والسياسة التعليمية في مصر(دراسة تحليلية): غادة أحمد محمود علي، رسالة ماجستير غير منشورة بقسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٢٠١١م.
- العدالة الاجتماعية وسياسة الدعم السلعي في مصر: حسن جابر محمد فهمي، الجمعية المصرية للإدارة المالية، القاهرة، ١٩٨٠م.
- عجز الموازنة العامة وأثره في توجيه السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الفكر المعاصر والإسلامي (دراسة تطبيقية على مصر)، محمد عبد المعطي إبراهيم، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، بقسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١١م.
- سياسات الدعم المحلي في القطاع الزراعي في جمهورية العراق(قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية WTO): محمد عبد الكريم منهل العقيدي، وزارة الزراعة، جمهورية العراق، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بغداد، ٢٠٠٨م.
- دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية: أحمد محمد صالح الجلال، رسالة [غير منشورة]، مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦م.
- دور الدولة في الاقتصاد: حازم الببلاوي، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- دراسة اقتصادية لمدى استجابة المزارعين للأسعار النسبية: صابر داوود، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، العراق، ٢٠٠٢م.

- دراسة اقتصادية لأثر سياسة الدعم الغذائي على الفقر في مصر: شيرين فتحي محمود منصور، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م .
- الحرية، ٨ مايو، ٢٠١٣م.
- ثالوث الدمار(الدعم . زيادة السكان . التطرف وفصول أخرى): طارق حجي، (بدون ناشر)، ط١، ١٩٩٠م.
- تقييم سياسة الدعم في الاقتصاد المصري خلال الفترة من (١٩٦٠. ١٩٨٥م): محمد عمرو عليش، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢م.
- التضخم المالي: غازي حسين عناية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٠م.
- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي: إدارة البحوث (سلسلة نحو وعي اقتصادي إسلامي رقم ٨) مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، ١٩٨٨م.
- التحليل الاقتصادي: عبد الرحمن يسري محمد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٧م.
- تحليل اقتصادي للآثار المترتبة على دعم أسعار محاصيل الحبوب الرئيسة في العراق للمدة (١٩٧٠ . ١٩٩٩م)، القمح أنموذج تطبيقي: عبد الله علي مضحي الزوبعي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، ١٩٩٩م.
- تحليل اقتصادي لتأثير السياسة السعرية في إنتاج واستهلاك لحم الدجاج في العراق للمدة (١٩٨٠ – ٢٠٠٠)، سرمد علي حسين الوائلي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، ٢٠٠٤م.
- البركة في فضل السعي والحركة: محمد بن عبد الرحمن بن عمر الوصابي الحبيشي (ت٧٨٢هـ)، (بدون بيانات طبع) .

- الآليات المؤسسية لعلاج ظاهرة الفقر في الاقتصاد الإسلامي والنتائج المتوقعة لتطبيقها في الاقتصاد الجزائري: الطيب وكي، (مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي) الجزائر، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة، ٢٠١١م.
- اقتصاديات المالية العامة: هشام محمد صفوت، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٦م.
- اشتراكية الإسلام: مصطفى السباعي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ط٣، ٢٠١٢م.
- أثر سياسة دعم السلع الغذائية على سلوك المستهلك المصري(دراسة ميدانية): حسنين السيد حسنين طه، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ١٩٨٧م.
- أثر تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي على الفقر في مصر خلال الفترة(١٩٩٠– ٢٠٠٦م)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، بقسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٠م.
- الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسياسة دعم السلع والخدمات في مصر: جنات فاروق السمالوطي، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٣م.
- أبحاث في الاقتصاد الإسلامي: محمد فاروق النبهان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

* * *